التجربة الديمقراطية فى موريتانيا

نظرة تقييمية للأداء السياسى للأحزاب(*)

أحمد محفوظ بيه(**)

أعلن فى أغلب دول منطقة الشمال الأفريقى الخيار الديمقراطى إثر انتهاء الحرب الباردة ومع ظهور التحولات العالمية التى فرضت تغيرات جيواستراتيجية، فى ظل مجتمعات تعددية، وحيث تكمن الإشكالية المركزية فى كيفية إدارة هذه التعددية بأسلوب رضائى يحقق مطالب مختلف الجماعات فى المجتمع. ومن ثم أنشئ فى موريتانيا عدد من الأحزاب السياسية التى سيركز عليها هذا البحث. وقد تميزت هذه الأحزاب بظاهرتى الانشقاق والتحالف وفق التغيرات السوسيوسياسية [1]. ونظرا لكون أى عمل سياسى لا يتم فى فراغ بل فى بيئة تفرض قيودا وتهيئ فرصا للاختيارات السياسية[2].

ستسعى الدراسة لتعرف البيئة أوالمحددات الحاكمة للتحول الديمقراطى والعمل السياسى فى موريتانيا بخاصة الحزبى، مع تأكيد أن موريتانيا هنا لا تعدو أن تكون أوليست سوى نموذج للظاهرة السياسية فى دول العالم الثالث.

وتنطلق الدراسة من فرضيات مؤداها أن التحول الديمقراطى ترتب عنه كون التجربة السياسية فى موريتانيا والحزبية بصفة خاصة، تمر فى الوقت

---

* الدراسة فى الأصل بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للباحثين الشباب عن التحول الديمقراطى والتكيف الهيكلى فى أفريقيا الذى نظمه قسم العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، خلال الفترة ١٧و١٨ مايو ٢٠٠٥.

** باحث موريتانى .

الحالى بمفترق طرق تتشكل فيه وتتطور فى مسحة خاصة طابعها العام غلبة المرجعيات التقليدية، فى ظل كثير من المحددات الاجتماعية والسياسية التى أسهمت فى تكريس المرجعيات الاجتماعية التقليدية "قبلية وإثنية وجهوية"، وهو ما انعكس على التشكلات السياسية الحزبية التى هى موضوع بحثنا هذا.

وتسعى الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بطبيعة الأحزاب السياسية بصفة عامة والموريتانية بصفة خاصة، وكيف نشأت وتطورت؟ وما نواحى الإيجاب؟ وأين نقاط القصور؟! وما أهم المحددات الاجتماعية والقانونية والسياسية التى تؤطر الأحزاب السياسيه فى موريتانيا؟! وما أهم النظم والبرامج الأساسية لهذه الأحزاب؟! وما المرجعيات التى تحكمها؟! وما أهم السيناريوهات المستقبلية؟!وكيف يمكن تطوير الأداء السياسى بصفة عامة والحزبى بصفة خاصة؟!

وسنتناول الظاهرة من خلال منهج وصفى تحليلى مقارن، نظرا لطبيعة الظاهرة التى تستدعى الوصف والتحليل فى إطار مقارن. وقد تمثلت أهم صعوبات الدراسة فى ضيق الوقت المتاح للبحث وندرة المراجع، وهو ما دفع الباحث إلى الاستناد إلى ملاحظاته الشخصية.

وقد قسمت الدراسة إلى ستة مباحث، يعرض المبحث الأول لطبيعة الأحزاب السياسية وأدوارها، فى حين يعرض المبحث الثانى لأهم المحددات المؤطرة للأحزاب فى موريتانيا، ويعرض المبحث الثالث لبعض الأحزاب وبرامجها السياسية، فى حين يُكرس المبحثان الرابع والخامس للممارسات والمرجعيات، ويُخصص المبحث السادس لسبل تفعيل الأداء السياسى للأحزاب.

المبحث الأول: طبيعة الأحزاب وأدوارها

على الرغم من تعدد التعريفات حسب الزاوية التى تتم خلال التناول، فإنه يمكن إجرائيا تعريف الأحزاب السياسية بكونها "منظمات تهدف إلى الوصول إلى السلطة السياسية من خلال الوسائل السلمية، وذلك لتطبيق برامج سياسية وتوجهات فكرية"، وهى بذلك تختلف عن الزمر المتحزبة ولها دور محورى بوصفها قنوات للتعبير.

ويرى (آلموند) و(باول) أن الأحزاب تعد الأدوات الرئيسية لتجميع المطالب وصياغة البدائل الممكنة، فى حين عدها (دافيد آبتر) أدوات للربط بين المجتمع والجماعات القائمة به والحكومة.

أما (بالومبارا) و(وينر) فقد عدا الأحزاب أدوات للتنمية والتحديث السياسى، وارتأى (ليبارتير) فى الأحزاب السياسية وسائل مؤسسية فاعلة فى ترجمة الانقسامات الاجتماعية إلى نظم حزبية فى المجتمعات المتعددة، فى حين أكد (موريس ديفرجى) أن الأحزاب تشكل الإطار الأمثل لقياس تقدم المجتمعات، وتصعيدهم. وميز (سيجمون نيومن) بين نمطين من الأحزاب؛ هما: نمط الأحزاب التمثيلية التى تهتم باختيار الممثلين البرلمانيين، كما هى الحال فى بريطانيا (العمال والمحافظين)، ونمط الأحزاب التوحيدية أو التكاملية التى تركز على تدعيم الوحدة والتجانس داخل المجتمع كما هو المرجو منها فى أفريقية جنوب الصحراء.

ويميز (ديفرجى) بين نوعين من الأحزاب هما أحزاب الأطر التى تتميز باللامركزية وضعف الهياكل المؤسسية وسيطرة جماعة من الأفراد لأغراض انتخابية، والأحزاب الجماهيرية ذات الهياكل المؤسسية العريضة، وتسعى للوصول إلى السلطة، ولها شعبية واسعة، وهى نوعان: أحزاب

إصلاحية: تسعى للوصول إلى السلطة من خلال الوسائل المؤسسية المشروعة، وأحزاب راديكالية تسعى لتغيير السلطة بوسائل راديكالية عنيفة[٤].

على أن هذا التصنيف لا ينطبق تماما على الأحزاب السياسية فى المنطقة العربية التى تميزت بظاهرتين؛ هما: انخفاض نسبة المشاركة السياسية، وغياب الطبقة الكادحة عن التأثير السياسى، وهوممما أفقدها سمتى التجانس الهيكلى والمؤسسى، وتتحمل الأحزاب العبء الأكبر لتحقيق التكامل وبناء الدولة القومية، وليس مجرد الوصول إلى السلطة فحسب.

وسنعرض باختصار لأهم أدوار الأحزاب السياسية التى تتمثل فى تجميع المطالب والتجنيد السياسى؛ إذ يتم تحويل المطالب المرسلة إلى بدائل سياسية عامة، عن طرق صياغة القضايا وتنظيم الإرادات وصنع الرأى العام. كما تعد الأحزاب عند كل من (ألموند) و(باول) بنية التجميع المتخصصة فى المجتمعات الحديثة عن طريق مؤتمراتها؛ إذ تقوم بعمليات الموازنة والمساومة للتوصل إلى تسوية فى صورة اقتراح بدائل سياسية، وهوما يميزها عن جماعات الضغط. وتسهم الأحزاب هنا فى تلاحم المجتمعات المتعددة اجتماعيا؛ إذ تتصهر الانقسامات الاجتماعية البارزة فى هيئة أحزاب سياسية تمثل مطالب الجماعات، من خلال وسائل مؤسسية فاعلة فى النظام السياسى.

كما تضطلع الأحزاب بدور التنشئة السياسية، من خلال تلقين الاتجاهات والقيم، وهى آلية فاعلة لتدعيم أو تعديل الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع أو إيجاد ثقافة سياسية جديدة. وللأحزاب دور تعليمى تضطلع عن طريق تلقين الثقافة السياسية القائمة أو المتوخاة وإعداد الكوادر وإكسابهم مهارات للقيام بالأدوار السياسية. ولوسائل الاتصال الجماهيرية دور فاعل فى هذا الصدد.

كما تضطلع الأحزاب بدور حضارى يتجسد فى ترسيخ ثقافة قومية موحدة، وتؤدى دور المساند عن طريق إيجاد نظام للقيم والاتجاهات لمواءمة المتطلبات السياسية. من ثم ففى ظروف التغيير الراديكالى تعد الأحزاب بدائل سياسية جدية تكون فى الأغلب أكثر جاذبية لعامة الشعب.

وتبدو الأحزاب التعبوية أدوات لإحداث التغيير فى الاتجاهات والأنماط السلوكية داخل المجتمعات. ويركز الحزب التكيفى على جلب الجماهير للحصول على التأييد الانتخابى. وتتم عملية التنشئة السياسية خلال محورين أحدهما داخلي؛ إذ يقوم الحزب بتلقين العضو مبادئه، ويحفزه على ممارسة العمل التنظيمى الجماهيرى والدعائي؛ والآخر خارجي: من خلال التأثير فى المناخ السياسى والأنماط الثقافية السائدة(٤).

وتؤدى الأحزاب دورا فاعلاً بوصفها أدوات للمشاركة السياسية، تؤطر المجتمعات فى تنظيمات تجمع من يعتنق الفكر السياسى ويسعى لتطبيق برامجها، وهو مما يجعلها أطراً فاعلة للمشاركة السياسية؛ إذ تقوم بنشاط يتمثل فى التصويت والمشاركة فى الحملات الانتخابية والترشيح للمناصب السياسية. وتتوقف ممارسة التصويت على توقيت الانتخابات، ودرجة التنافس الحزبى، والمستويات الاجتماعية، والنظرة إلى الانتخابات، ومدى الثقة بميكانيزماتها؛ إذ قد تؤدى لا جدوائية الوسائل المشروعة إلى اللجوء إلى وسائل احتجاجية بوصفها أدوات للتعبير عن المطالب والاحتجاج على السياسات حين توصد القنوات المشروعة.

وبعد هذا العرض الموجز والضرورى لمفهوم الأحزاب وأدوارها ترى ما أهم الأطر الحاكمة للتجربة الحالية للأحزاب السياسية فى موريتانيا؟! وما

تأثير هذه الأطر العامة فى الأداء السياسى للأحزاب الموريتانية؟! هذا ما تسعى الدراسة للإجابة عنه فى المبحث اللاحق.

المبحث الثاني: المحددات المؤطرة للتحول الديمقراطي فى موريتانيا (خصوصا إنشاء الأحزاب السياسية وإدارتها) :

هناك كثير من المحددات التى تحكم نوعية التحول الديمقراطى فى موريتانيا ومساره وتتحكم إلى حد بعيد فى نوع الأداء السياسى للأحزاب الموريتانية ومستوياتها. وسنعرض هنا للإطار العام الذى ساد إعلان التعددية السياسية الذى ظهر على مستويين: أحدهما داخلى، والآخر خارجى.

ويمكن تلخيص السياق الخارجى فى انتهاء الحرب الباردة وسيادة نموذج الليبرالية فى الفكر والممارسة[٦]، وتزايد الضغوط السياسية والاقتصادية لإقامة أنظمة تعددية فى مقابل الحصول أو الحفاظ على تدفق المعونات المالية من الخارج.

ولئن قامت المؤسسات المالية الدولية بدور بارز فى هذا الصدد، إن البنك الدولى (١٩٩٢) أكد أنه لا يستطيع القيام بدور مباشر فى تصميم برامج المشروطية السياسية، غير أنه يمثل قناة رئيسية لتطبيقها، مؤكدا العلاقات السببية بين الديمقراطية والتنمية[٧] . وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ورقة حقوق الإنسان للضغط على النظام السياسى الموريتانى إثر الأحداث والتصفيات التى أعقبت محاولة انقلاب ١٩٨٧، فقررت تعليق اتفاقية المعاملة التفضيلية فى التجارة البينية. ثم توالت الضغوط الأمريكية الساعية للهيمنة على المنطقة ومن خلالها على غرب أفريقيا[٨]، حيث تجد معارضة حادة من قبل النظام الفرنسى الذى يعدها منطقة نفوذها التقليدية.

وقد لعبت فرنسا ورقة الديمقراطية مع النظام الموريتانى إثر تأكيد "فرانسوا متران" فى مؤتمر الفرانكفونية المنعقد بـ"لابول" ربط سياسة فرنسا الخارجية بالتعددية السياسية، ومدى الانفتاح الديمقراطي[٩]. وقد نوه رئيس لجنة الشئون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية إثر زيارته "لنواكشوط" فى مارس ١٩٩١ بقوله: "أعود وأنا أحمل معى تعهدات سارة، ولدى فرنسا من جهتها صداقات قوية مع موريتانيا، وترغب فى أن تسير على الطريق القويم، والحديث الآن عن احترام الحريات وحقوق الإنسان واحترام الديمقراطية والتعددية".

وعلى الصعيد المحلى، صدرت عرائض من كثير من المثقفين والفاعلين السياسيين؛ إذ قام الباحث ومعه بعض الشباب بتحرير عريضة مطلبية طالبوا فيها بإقامة مؤتمر يكون بمثابة جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور يكون محل استفتاء عام، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وتوالت الرسائل إلى رئاسة الجمهورية؛ ففى "نواكشوط" تم توقيع رسالة من ١٢٥ مثقفا، طالبوا فيها بإقامة حكومة مؤقتة، وإنشاء هيئات برلمانية، وضمان جميع الحريات، والاعتراف بالأحزاب. وصدرت فى مقابل ذلك عريضة مفتوحة موقعة من ٢٥٠٠ من الأعيان والوجهاء التقليديين عارضوا فيها فكرة المؤتمر الوطنى والحكومة المؤقتة[١٠]. وأصدرت نقابة المعلمين عريضة طالبت فيها بإقامة مؤتمر وطنى لوضع أجندة موحدة لإقامة الديمقراطية، وفتح حوار وطنى، وإقرار حرية إنشاء المنظمات والجمعيات والنقابات وتسييرها، واحترام حرية التعبير وصيانتهما[١١].

وقد أسهمت هذه الجهود وغيرها فى إعلان الرئيس تعهده فى ١٦ إبريل ١٩٩١ بإقامة دستور جديد وانتخابات عامة،

وتكـــوين أحزاب سياسية بدون حد من حيث العدد. وإثر هذا الخطاب تم وضع دستور صادق عليه ٩٠% من المصوتين على الرغم من وجود عدد من المآخذ عليه. ودخلت التيارات السياسية فى تشكيلات حزبية وتكتلات للفوز بالانتخابات الرئاسية. وسنعرض لاحقا لطبيعة هذه التشكيلات وتلك التكتلات. ولقد أطرت هذه التشكيلات محددات اجـــتماعية وأخرى قانونية وثالثة سياسية، فما أهم هذه المحددات؟! وما مدى تأثيرها فى إقامة الأحزاب السياسية وانتشارها؟! هذا ما يعرض له هذا المبحث خلال ثلاثة مطالب. يعرض المطلب الأول للمحددات الاجتماعية التى تؤطر العمل السياسى. فى حين يعرض المطلب الثانى للمحددات القانونية التى تضبط إنشاء الأحزاب السياسية وسيرها. ويعرض المطلب الثالث للمحددات السياسية التى تم التركيز خلالها على أهم التيارات التى يعرض تنظمها الاتجاهات للحقل السياسى فى موريتانيا.

المطلب الأول: المحددات الاجتماعية

ظل لحركة المرابطين الدور الفاعل فى وضع الإطار الاستراتيجى والسياسى والأيديولوچى الذى ساد المجتمع الموريتانى، بل والمغاربى بصفة عامة. فقد حكم أجداد الموريتانيين المرابطين مراكش، وامتد نفوذهم إلى الأندلس. وبعد هذه الحركة ساد النظام القبلى على نطاق واسع(١٢).

وقد ساد المجتمع تقسيم فئوى حسب المهنة السائدة لدى كل فئة، وحيث ظهرت فئات تقوم على أساس التخصص الحرفى المغلق والمتوارث، وحيث الزواج محصور داخل كل طائفة على غرار المجتمع "الهندي". فقد ظهرت فئة الزوايا، وهم المعنيون بالعلم والـــتعلم، ولهم يد طولى فى المجالات التجارية

والاقتصادية، وفئة المحاربين، وهم قبائل هـــلالية، وفئة العامة أو التابعية وهم في الأغلب على هامش الفعل السياسي والإجتماعي[١٣].

أما الزنوج فهم قوميات؛ منها "البولار" في منطقة "جورجول"، و"السوننكي" في منطقة "جيدى ماغه"، و"الولوف" عند مصب النهر. ويمارس أغلب هذه القوميات الزراعة وصيد الأسماك. ويمتاز "الفولان" – وهم من أصل عربي – بأنهم يعيشون على الرعي.

هذا التقسيم الطبقي يعد أحد مفاتيح فك الطلاسم الحزبية في موريتانيا. لكن البحث أخذ بتقسيم آخر أكثر فاعلية في الحقل السياسي ألا وهوتقسيم المجتمع إلى أربعة فئات؛ هي : فئة البيروقراطية، وهي الفاعلة الرئيسية في رسم السياسات العامة وتوجيهها، وفئة الرأسماليين ورجال الأعمال، وفئة الزعامات التقليدية، ولهما مكانة تقليدية معتبرة في الحقل السياسي، وفئة المثقفين والعمال، وهم محل تنافس بين مختلف الفئات الأخرى لكسبهم – من خلال الإغراء والتصعيد – مناصرة سياسات حزب ما أومناهضة سياسات حزب آخر.

وقـــد واكب هذه المرجعيات استخدام القبائل داعما تمثيليا قابلاً لأن يترجم إلى وظائف عالية في الجهاز الإداري للدولة؛ وهوما يدفع الحقل السياسي إلى حافة الأزمة؛ إذ ينظر إلى الدولة بوصفها معطى لا يشعر الأفراد حياله بأي انتماء حقيقي، فالحزب والدولة لا يعنيان الأغلبية إلا في نواحي اقتسام العـــوائد المادية؛ إذ إن الولاء هو للمرجعيات التقليدية العشائرية،وهو ما يشكل في ظل المجتمع المدني الحديث حالة من التعصب تفقد مبرراتها وتعد مناقضة للمجتمع ووحدته[١٤]؛ وهو ما يستدعي صهر الجميع في أحزاب

تقدم بدائل للانتماءات الضيقة، وتحقق الوحدة حول برنامج سياسى حضارى متكامل تتصهر داخله مختلف الكيانات الاجتماعية.

على أن الحزب يظهر فى كثير من الدول الأفريقية، منها موريتانيا، ضمن المحددات الاجتماعية بوصفه مجرد تحالف للقبائل؛ وهو مما يترتب عليه ظاهرة الانتقائية العكسية؛ إذ يتم إقصاء المختصين والمؤهلين وإحلال العصبيات، ومن ثم تمكين الأجهزة الوسيطة بين الحكم والجماهير من مجموعات سمتها الغالبة ضعف التكوين وتدنى المؤهلات؛ وهومما لا يسمح بخلق مجتمع مدنى يخدم الدولة والمجتمع على حد سواء[١٥].

المطلب الثانى : المحددات القانونية

يقصد بها هنا مجموعة القواعد المنظمة لطرق إنشاء الأحزاب السياسية وسيرها. فقد نصت (المادة١١) من دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١، على أن "الأحزاب تسهم فى تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، وتتكون وتمارس نشاطها بحرية، بشرط عدم المساس بوحدة الأمة والجمهورية"[١٦]. ونص قانون الأحزاب السياسية الصادر فى ١٢ يوليو١٩٩٤ فى مادته الرابعة، على أنه "لا يجوز للأحزاب القيام بأية دعاية مخالفة لمبادئ الإسلام الحنيف، ولا يمكن لأى حزب سياسى أن ينفرد وحده بحمل لواء الإسلام"[١٧]. ووعلى الرغم من وجود كثير من الملاحظات على الإطار القانونى للأحزاب السياسية؛ فإنه يظل إطارا انتقاليا ضروريا للتعددية السياسية يجدر التنويه به. ولابد من أن يتم تعزيزه بمساع حقيقية لإقامة دولة القانون والمؤسسات[١٨].

بعد العرض السابق للمحددات الاجتماعية والقانونية، ترى ما أهم الأطر السياسية التى سادت الساحة، وتحكمت فى الاتجاهات السياسية للأحزاب؟ وهذا ما يعرض له المطلب الآتى.

المطلب الثالث: الأطر أو المحددات السياسية للأحزاب

نقصد بالأطر السياسية التيارات السياسية التى أطرت الساحة السياسية، والـتى يمكن تقسيمها إلى قومية عربية وزنجية وأممية إسلامية.

أ) الاتجاه القومي: يضم هذا التيار الاتجاهات القومية العربية من ناصريين وبعثيين وبعض الشخصيات المستقلة، ومنهم الدكتور محمد المحجوب بيه، الذى تمكن بعلاقاته الطيبة مع بعض الشخصيات القومية من أن يكون جسرا للتواصل مع حركة القوميين العرب لتـعـزيز التعريب فى الدوائر الرسمية الحكومية، وتأميم بعض الشركات، ومناهضة المرجعيات التقليدية المخالفة لمنطق الأمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية[١٩]. أما القوميون الزنوج فيتبعون كثيراً من الحركات الزنجية؛ منها: المنظمة المستقلة لأفارقة موريـتـانيا، والاتحاد الديمقراطى والحركة الشعبية الأفريقية، وجبهة تحرير الزنوج فى موريتانيا، وهى حركة ذات جناح عسكرى مسلح، كان أول ظهور لها من خلال منشور عرف بـ (منشور ١٩).

ب) الاتجاه الإسلامي: يتميز بالراديكالية، ويتجسد حاليا فى كثير من النوادى والجمعيات الخيرية؛ كجمعية أئمة المساجد والمحاظر وجمعية العلماء، ويتبعه كثير من الطوائف والاتجاهات، من راديكالية تعادى القومية العربية، إلى دعوية تقتصر على الشعائر ولا تهتم بالشأن السياسى.

ومن ثم فقد تقاسم الساحة السياسية غداة إعلان التعددية الحزبية ثـلاثـة تـيـارات؛ هي: التيار القومى، بجناحيه الناصرى والبعثى، والتيار الزنجى، والتيار الإسلامى. وقد مثلت الحركة الوطنية الديمقراطية الدومينو التى هيمنت على الساحة السياسية خلال مختلف المراحل السياسية. ومن ثم فقد كان إعلان التعددية بمثابة دعوة لكل الحركات السياسية بإنشاء أحزاب،

وعرض منطقها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الأنصار والموالين للتصويت لصالح خياراتها. فما أهم الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية حاليا؟! وما أهم الاتجاهات المسيطرة عليها؟! هذا ما يسعى البحث لعرضه فى المبحث الآتى.

المبحث الثالث: عرض مجمل لبعض الأحزاب السياسية الموريتانية:

نعرض هنا لبعض أحزاب الأغلبية الرئاسية، ومنها "الحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى" (الحاكم)، و"حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة"، وحزب "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم"، وبعض أحزاب المعارضة، ومنها: "حزب اتحاد قوى التقدم"، و"تكتل القوى الديمقراطية"، و"التحالف الشعبى"، و"الجبهة الشعبية".

المطلب الأول: أحزاب الأغلبية الرئاسية

يقصد بالأغلبية الرئاسية الحزب الحاكم والأحزاب المتحالفة معه. وسنعرض لها على النحو الآتي:

أ) الحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعي: تأسس هذا الحزب فى ١٢ أغسطس ١٩٩١، وهو حاليا الحزب الحاكم، ويضم بعض رموز القيادات السياسية وبعض المشايخ والوجهاء ومنتسبى بعض الحركات السياسية والاتجاهات القومية. وتعد الجماعات الإثنية الركيزة الأساسية لهذا الحزب، إضافة إلى الجهاز البيروقراطى للدولة وكبار الموظفين ورجال الأعمال[٢٠]. ويكمن الخزان الانتخابى لهذا الحزب فى الأرياف والمدن الداخلية، حيث الولاءات التقليدية، وحيث الحزب يتماهى والدولة.

وقد نص البيان السياسى للحزب على أنه يسعى لترسيخ الممارسة الديمقراطية وإشـــاعة روح الإخاء والتسامح، وعصرنة الدولة والمجتمع، والحفاظ على الهويـــة الـــحضارية للأمة، وفى الوقت نفسه الانفتاح على ثقافة العصر وتوحيد النظام التعليمى بدل الازدواجية، والالتزام بالقيم الأصيلة للمجتمع، وانتهاج سياسة ليبرالية قائـــمـــة على اقتصاد السوق. وفى مجال السياسة الخارجية قسم الحزب الدوائر إلى خمس؛ هى أولاً: الدائرة العربية، ثانيا : الدائرة الأفريقية، ثالثا : الدائرة الإسلامية، رابعا : دائرة العالم الثالث، خامسا : دائرة العالم المصنع[٢١].

ب) حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتقدم: أحد أحزاب الظل المتنفذة بحكم الوجاهة والمسئولية التى يتحلى بها زعيمه أحمد سيدى بابه. وينتشر الحزب فى أوساط الأطر المقربين من الجهاز الحكومى وغير الراضين فى بعض الأحيان عن أداء بعض متنفذى الحزب الجمهورى وأطره ويظهر ذلك جليا فى مرشحيه للانتخابات الذين هم فى الأغلب أطر من الحزب الجمهورى، تمردوا على خيارات الحزب الـــتـــرشـــيحيـــة، ورشحوا أنفسهم تحت لواء هذا الحزب، مستخدمين نفوذهم التقليدي[٢٢].

جـــ) حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم : تزعمه بعض الوزراء الذين تولـــوا مناصب قيادية فى الجمهورية الأولى، ومنهم رئيـــس الـــحـــزب وزيـــر الـــخارجية الأسبق "حمدى ولد مكناس"، ووزير الدفاع "محمد ولد باباه" الذى يحظى حضوره المميز فى أوساط الأطر، وبعض الوجهاء الـــتقليديـــين الناقمين على بعض ترشيحات الحزب الحاكم والذين رشحوا أنفسهم تحت لواء الحزب، معتمدين على نفوذهم التقليدي[٢٣].

المطلب الثاني: أحزاب المعارضة:

هى مجموعة الأحزاب السياسية المعارضة للسياسات المتبعة من قبل النظام القائم، والتى تتبنى سياسات بديلة. وسنعرض لهذه الأحزاب على النحو الآتى:

أ) **حزب اتحاد القوى الديموقراطية:** يتشكل من جناح من الحركة الوطنية الديموقراطية، إضافة إلى التجمع والديموقراطية، و"حزب الوحدويين الديموقراطيين"، و"الحركة الشعبية الإفريقية الموريتانية" و"الاتحاد الديموقراطى الموريتاني". وقد أثر تشكيل الحزب على مسيرته السياسية وتوجهاته، وهو ما أحدث تصدعات متعددة فى الحزب. وقد أكد البرنامج السياسى للحزب على: السعى للقضاء على مظاهر الاستبداد، وضمان صـــيانة الحريات واحترامها، واستقلال القضاء، وتفعيل دور المؤسسات العمومية، وتجذير الممارسات الديمقراطية، وتقويم سياسة الصيد البحرى عبر إقامة مؤسسات كبرى للإنتاج، والتسويق، وتشجيع إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وصيانة الثروات المنجمية، وتطوير وسائل استغلالها، ودمج السوق الوطنية فى تكتلات إقليمية ودولية. وقد تم تشكيل هذا الحزب لمناصرة السيد "أحمد داداه" المرشح للانتخابات الرئاسية التعددية الأولى ١٩٩٢م، والذى حصل على ٣٠% فيها، لكن الحزب دفع بوجود تزوير فى الانتخابات الرئاسية، ورفض المشاركة فى الانتخابات التشريعية التى جرت بعدها فى ١٣ مارس ١٩٩٢م، وقد أدت الاختلافات حول مواقف الحزب من بعض القضايا السياسية؛ ومنها المشاركة فى الانتخابات بدون ضمانات، إلى انشقاقات كثيرة. فقد انشقت جماعة من الحركة الوطنية الديمقراطية، وأنشأت ما سمى بـــ

"حزب اتحاد القوى الديموقراطية /عهد جديد، (جناح بدر) نسبة إلى الأمين العام للحزب "محمد المصطفى بدر الدين"، كما انشق عن الحزب جماعة "مسعود ولد بو الخير" الذى أنشأ "حزب العمل من أجل التغيير" والذى ضم عناصر من حركة "الشعلة" ذات الطرح الراديكالى، وهو ما أدى إلى حل حزب العمل من أجل التغيير ليـنقـسم إلى طائفتين؛ إحداهما اختارت الانضمام إلى التحالف الشعبى التقدمى، والأخرى دخـلـت إلى حزب "تكتل القوى الديمقراطية" وهو الاسم الجديد لحزب "اتحاد القوى الديمقراطية"(جناح أحمد)، الذى أنشأته جماعة من الإسلاميين والناصريين. وقد ضم إلى جانب هؤلاء بعض الوجهاء التقليديين ومنهم زعيم الودادية "شيخن محمد لقظف"، و"محمذا باباه" أحد زعماء حزب "الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم"، كما أن الحزب شهد انشقاقات جديدة انسحبت على إثرها جماعة الناصريين بزعامة الأمين العام السابق لاتحاد المغرب العربى، والذى استقال من منصبه احتجاجا على التطبيع مع إسرائيل. كما انسحب من الحزب مؤخرا فى أغسطس ٢٠٠٣م جماعة الإسلاميين بزعامة جميل ولد منصور احتجاجاً على تعامل زعيم الحزب مع محنـتهم فى السجون وهو ما دفعهم إلى التضامن مع الرئيس السابق "محمد خونه هيداله"، الذى ساندهم فى محنتهم ووقفوا معه فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ب) **حزب التحالف الشعبى التقدمي:** يحسب هذا الحزب على التيار الناصرى، ويركز خطابه على قضية الهوية العربية بحسبان أن موريتانيا جسر الوصل بين العالمين العربى والأفريقى وملتقى الحضارات العربية الإسلامية والحضارات الإفريقية. وقد أكد الحزب فى برنامجه على السعى إلى تجذير الممارسة الديموقراطية، وإصلاح الجهاز الإدارى ليصبح فى خدمة

الشعب، ومحاربة الفساد الإدارى والمالى باتباع منهج العقوبة والمكافأة، وضمان الحريات الأساسية والدفاع عن حقوق الإنسان. وعلى صعيد السياسة الخارجية أكد الحزب على أن هدفه الرئيسى هو تحقيق الوحدة العربية، حيث إنه يعُد الوحدة المغاربية خطوة على طريق الوحدة العربية مؤكدا على ضرورة دعم وترسيخ التضامن العربى الإفريقى، والعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية، والسعى إلى إقامة تكتلات مشتركة مع الدول العربية والإفريقية، وقد انضم لهذا الحزب جناح كبير من "حزب العمل من أجل التغيير" ليخوض الانتخابات الرئاسية الأخيرة بمرشح من حزب العمل المنحل. وقد حصل مرشح الحزب على٦% من الأصوات. ويتمتع الحزب حاليا بثلاثة عمد بلديات فى العاصمة، إضافة إلى الكثير من المستشارين البلديين فى الداخل وثلاثة نواب فى البرلمان.

جـ) **حزب الجبهة الشعبية:** أسس هذا الحزب وزير التنمية الريفية السابق "الشبيه الشيخ ماء العينين"، وهوأحد الوجهاء التكنوقراطيين المرموقين وقد أسس هذا الحزب إثر انشقاقه عن "حزب التجمع من أجل الديموقراطية والوحدة". وقد حصل على نسبة لا بأس بها من الأصوات فى الانتخابات الرئاسية الثانية ١٩٩٧م، وهوما يرجعه البعض إلى المكانة الدينية التى يتمتع بها رئيس الحزب بانتسابه إلى إحدى الأسر الصوفية، ويتمتع الحزب حاليا بكثير من المستشارين البلديين، كما يوجد لديه نائب فى البرلمان الحالى. وقد شهد هذا الحزب انشقاقاً بل نزاعاً حول الشرعية إثر رفض الحزب الدخول فى الانتخابات البلدية سنة ١٩٩٩م، وهو ما دفع نائب رئيس الحزب إلى الخروج عن قرارات رئيس الحزب والدخول فى نزاع حول رئاسة الحزب.

د) **حزب اتحاد قوى التقدم** : يرأس هذا الحزب الأستاذ الجامعى "محمد مولود"، وينوب عنه "محمد المصطفى بدر الدين"، ويمثل هذا الحزب جناحاً من الحركة الوطنية الديمقراطية، ويعد من أحزاب الأطر، ويحظى بعدد من المستشارين البلديين وأربعة نواب فى البرلمان. وبعد هذا العرض الموجز لبعض الأحزاب الموجودة فى الحقل السياسى، نعرض هنا لبعض مظاهر الأداء السياسى للأحزاب والمرجعيات السائدة لديها[٢٤].

المبحث الرابع : الأداء السياسى للأحزاب

تسعى الدراسة هنا لاستقراء الأداء السياسى لدى أغلب الأحزاب السياسية مع رؤية نقدية بعيون المشفق الحريص على الإصلاح، والذى لا يسعى إلى الانتقاص من شأن التجربة بقدر ما يسعى إلى طلب المزيد. ونعرض هنا للأداء السياسى بحسبانه الترتيبات المؤسسية أوالإجرائية الساعية إلى الوصول إلى السلطة وتوزيعها بين أطراف متعددة. تبدو الأحزاب السياسية محدودة الفاعلية فى تنشيط الحقل السياسى والتأثير المجتمعى، من ثم فى مراكز صنع القرار[٢٥]، فعلى الرغم من أن قانون الانتخابات الحالى فرض على كل مرشح للانتخابات أن يكون منتميا إلى حزب سياسى فإن العمد والنواب المنتخبين فى الأغلب يغلبون الولاءات التقليدية الضيقة على ولاءاتهم الحزبية، وقد أسهم فى محدودية الأداء السياسى للأحزاب مجموعة عوامل؛ أهمها: ضعف الوعى السياسى، وتدنى نسب المشاركة السياسية والانقسامات الميوزية داخل الأحزاب السياسية وسيادة المرجعية التقليدية، وهو ما نعرض له فيما يأتى.

أولا– ضعف الوعى السياسى بسبب انتشار الأمية وانخفاض معدلات التعليم النظامى، وندرة النوادى الثقافية، ومحدودية انتشار وسائل التثقيف؛

حيث تكاد الصحافة المقروءة تقتصر على المدن الكبرى؛ فالجهل يجعل العامة غوغاء وضحية لأية دعاية سياسية مغرضة[٢٦].

ثانيا- ضعف المشاركة السياسية : تعرف المشاركة السياسية بكونها عملاً إرادياً ناضجاً ومنظماً ومرحلياً ومستمراً، يهدف للوصول إلى التأثير على الاختيارات السياسية، أوإدارة الشئون العامة واختيار الحكام. وفى موريتانيا لاحظ البعض تذبذب نسب المشاركة السياسية، فقد انخفضت من ٨٥,٣٦% فى الاستفتاء على الدستور، لتصل إلى نحو٤٧,٦٣% فى أول انتخابات رئاسية، ثم واصلت انخفاضها لتصل فى الانتخابات التشريعية التالية فى ١٣مارس١٩٩٢م التى قاطعتها أحزاب المعارضة إلي نحو٣٥% [٢٧]. كما قاطعت المعارضة الانتخابات البلدية التى جرت فى ٢٨ يناير ١٩٩٤م، التى فاز فيها الحزب الجمهورى الحاكم بـ ١٧١ بلدية، فى حين تمكن حزب اتحاد القوى الديموقراطية من الحصول على ١٧ بلدية، وحصل المستقلون على ٢٠ بلدية، وفى سنة ١٩٩٦م جرت انتخابات تشريعية شاركت فيها أحزاب المعارضة، وقد وصل عدد الأحزاب المشاركة إلى نحو١٥ حزباً إضافة إلى ٥٢ مرشحاً مستقلاً، وقد حصل الحزب الجمهورى الحاكم على نحو٧٠ مقعداً، فى حين حصل المستقلون على٧ مقاعد، وحصل "حزب العمل من أجل التغيير" على مقعد واحد، وحصل "حزب التجمع من أجل الديمقراطية" على مقعد واحد، وفى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ١٩٩٧م -وقاطعتها أحزاب المعارضة كذلك- حصل مرشح الحزب الجمهورى وأحزاب الأغلبية الرئاسية على نحو٩٠% من الأصوات، فى حين حصل مرشح الجبهة الشعبية على نحو٦,٩٧ % من الأصوات. وفى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ٢٠٠١م شارك ١٣ حزباً سياسياً من

أصل ٢١ حزباً، وحصل "الحزب الجمهوري" الحاكم على ٦٤ مقعداً، فى حين حصل التجمع من أجل الديموقراطية والوحدة على ٣ مقاعد، وحصل حزب الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم على ٣ مقاعد، وحصل حزب اتحاد قوى التقدم على أربعة مقاعد، فى حين حصل حزب التحالف الشعبى التقدمى على ثلاثة مقاعد، وحصل حزب التكتل من أجل الديموقراطية على ثلاثة مقاعد. أما الجبهة الشعبية[٢٨] فقد حصلت على مقعد واحد[٢٩]، وفى الانتخابات الرئاسية الأخيرة نوفمبر ٢٠٠٣م حصل مرشح الحزب الجمهورى الحاكم على نحو ٦٦% من الأصوات، فى حين حصل مرشح حزب اتحاد قوى التقدم، وجناح منشق عن تكتل القوى الديمقراطية يمثل التيار الإسلامى، على نحو ١٨% من الأصوات، وحصل مرشح حزب تكتل القوى الديموقراطية وجناح من البعثيين وآخر من اللجان الثورية (وهو أحد أطر المعارضة البارزين، وقد شارك فى أول انتخابات رئاسية ١٩٩٢م) على نحو ٣٢% من الأصوات، فى حين لم يحصل فى الانتخابات الأخيرة على أكثر من ٦,٨٩% من الأصوات(٣٠)، وقد زادت نسبة المشاركة السياسية فى هذه الانتخابات عن نظيراتها فى الانتخابات الماضية، فقد وصلت إلى نحو ٦٠,٣٠% فى حين لم تتجاوز نسبة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٧م ٥٧%[٣١]، وقد قاطعت أحزاب المعارضة هذه الانتخابات، لكنها عادت وشاركت فى الانتخابات البلدية فى ٢٠٠١م، وحصلت فيها على أغلب بلديات المدن الكبرى. وقد أرجع البعض ضعف المشاركة السياسية إلى كثير من العوامل منها:

(١)- التباين بين البرامج السياسية المطروحة والمطالب العامة للناخبين.

(٢)-اكتفاء أغلب أحزاب المعارضة برد الفعل، فقد عارضت ما سمى بإصلاح التعليم والخروج من منظمة غرب أفريقيا، لكنها وقفت عند مستوى الاعتراض بدون أن تقدم البديل.

ثالثا - الانقسامات الميوزية: تعود هذه الانقسامات فى الأغلب إلى خلافات شخصية وصراعات على الزعامة بين أقطاب المعارضة؛ فقد انشق حزب اتحاد القوى الديموقراطية إلى جناحين؛ جناح (بدر) نسبة إلى الأمين العام للحزب محمد المصطفى بدر الدين[٣٢]، وجناح (أحمد) نسبة إلى أحمد داداه، وقد انشق عن هذا الأخير جناح سمى بالعمل من أجل التغيير(٣٣)، وانشق الأخير بدوره إلى جناحين أحدهما انضم إلى حزب التحالف الشعبى التقدمى ذى الميول الناصرية[٣٤]، والجناح الآخر عاد إلى حزب تكتل القوى الديموقراطية[٣٥]، وهو الاسم الجديد لحزب أحمد داداه. وترجع هذه الانشقاقات فى الأحزاب إلى عوامل كثيرة منها:

(أ)- غياب برنامج أو خط سياسى ناظم لكل أطر الحزب؛ فالانتماء للحزب يعود بالأساس إلى العلاقات الشخصية والولاءات التقليدية.

(ب)-غياب الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب؛ فالشخص الذى يرأس الحزب يسعى بكل الوسائل للسيطرة على الحزب رافضاً أى رأى داخل الحزب؛ فالحزب هنا ملكية شخصية، لذلك فقد أدت سياسة الانفراد بالقرار إلى الانقسامات داخل الأحزاب.

(ج)- هشاشة البناء الفكرى لدى الأحزاب السياسية.

(د)- ضعف التماهى مع المطالب الجماهيرية: نظرا للتباين بين برامج الأحزاب ومطالب وهموم الجماهير، فالأحزاب هنا - وكما هوالحال فى العالم الثالث - يتم الانتساب إليها بحسب الروابط الشخصية وليس بالرجوع إلى البرامج، وهو الأمر الذى يجعلها تجسيداً لروابط شخصية، وهو ما يجعل التوافق بين الشخصيات فى الحزب من العوامل الحاسمة فى الحقل السياسى، فهى هنا مرتبطة بأشخاص مكونيها(٣٦).

رابعا - سيادة المرجعيات التقليدية: يرى سعادة السفير أحمد حجاج أن"الممارسة الديموقراطية فى بعض البلدان الأفريقية تقتصر على ما يمكن أن نسميه بالصفوة، وهم فى الأغلب من سكان المدن والسياسيين المخضرمين، ولم تمتد إلى أغلبية السكان فى الأرياف(٣٧)، وحيث تمثل الأحزاب غالباً واجهة لترشيحات قبلية فى الأصل والجوهر، إذ تؤمّن الجماعات التقليدية واجبات الحملة الانتخابية، ويتم الترشيح تحت لافتة الحزب، وهو ما أفاد منه كثيرا أحزاب الأغلبية الرئاسية، حيث المتذمرون من ترشيحات الحزب الجمهورى فى إطار التوازنات الداخلية، الذين يتقدمون فى الأغلب بترشيحات تحت لافتة هذه الأحزاب، وحيث يتم ربط المنتخبين وأغلب المسئولين بروابط الاعتراف بالجميل، وبدلاً من أن يشكل الحزب بوتقة توحد الجميع حول برنامج شامل، أضحت وسيلة بيد القبائل تساوم بها، وحيث الولاء القبلى يعلو على الولاء الحزبى، وهوالأمر الذى يقوض جهود إقامة المجتمع المدنى، فبالرغم من وجود كثير من التيارات والمذاهب والاتجاهات السياسية التى بإمكانها تأطير الساحة السياسية، فإن المنطق السائد هو منطق القبلية، حيث الديمقراطية القائمة على هذا النحويكون لها معنى آخر، فبدل أن تمثل تعبيرا عن مشاركة الفرد فى الحياة السياسية، وحرية

الأفراد فى اختياراتهم، تصبح تعبيرا عن صراعات قبلية أوإثنية أوجهوية، وحيث يسود الولاء والانتماء للقبيلة أوالجهة أوالطائفة، وهذا ما نعرض له فى المبحث التالى.

المبحث الخامس: الأحزاب والمرجعيات التقليدية

تساكن وولاء للثانية:

نرى مع أستاذنا الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أن التجربة الديمقراطية فى أفريقيا نتج عنها حروب أهلية وصراعات، وذلك لكون الظروف الموضوعية التى يتعين توافرها لإنجاح عملية التحول الديموقراطى لم تتضح بعد فى القارة[٣٨]؛ إذ مازالت القبائل والأعراق تتحكم فى مسار التجربة الديمقراطية فى أفريقيا؛ حيث الولاء للقبيلة أهم من الولاء للدولة.[٣٩]، وقد نصت المادة الحادية عشرة من الدستور الموريتانى على أن الأحزاب والتجمعات السياسية، تمارس نشاطها بحرية، بشرط احترام مبادئ الديموقراطية، وألا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية، ووحدة الأمة والجمهورية"، وهوما لا تراعيه الأحزاب السياسية كثيرا حيث الارتكان إلى الولاءات التقليدية؛ وهوما يبدوجليا فى البنية التركيبية والهياكل المؤسسية للأحزاب، وخطابها السياسى فى الحملات، حيث تلجأ الأحزاب إلى القبائل بوصفها وسائل لإقناع جهة ما بضرورة التصويت لصالح مرشحيها، وهو الأمر الذى جعل بعض المراقبين يرى فيها مجرد واجهة لترشيحات قبلية فى الأصل وفى الجوهر، وهوما يترتب عليه ربط المنتخبين وأغلب المسئولين بروابط الاعتراف بالجميل، فبدلاً من أن يكون الحزب بوتقة تنصهر فيها كل الحساسيات أضحى وسيلة بيد القبائل، حيث الولاء القبلى يوجب الولاء الحزبى، وهذا الواقع تكرسه الترشيحات الانتخابية، حيث تركن الأحزاب

للتحالفات الضيقة للانتساب وجلب الأنصار، وإنجاح المرشحين، والحصول على التأييد، وهوما يتناقض مع إقامة المجتمع المدنى، حيث يسود منطق وقيم القبلية، وتستخدم الأحزاب الطرق الصوفية، كما هو الحال فى حزب الجبهة الشعبية، حيث تظهر بعض المجموعات المثقفة المشكلة للأحزاب بوصفها ساعية فقط إلى الحصول على مراكز فى الدولة، وقصر الطموح هذا يرجعه بعض المهتمين بالأمر إلى الانغلاق فى الحقل السياسى، حيث يتم امتصاص التمرد عبر بعض مظاهر الإرضاء الشخصية فى اللعبة السياسية(٤٠)، وتحمل الأحزاب ذات المرجعيات التقليدية فى داخلها بذور الانشقاق؛ نظرا لغياب أى برنامج سياسى موحد يتم الالتفاف حوله والتطلع إلى تطبيقه، فالأحزاب هنا امتداد لتشكيلات وراثية تقليدية.

وعموماً يمكن القول إن الأحزاب السياسية فى موريتانيا مجرد أحزاب انتخابية(٤١) لازالت تعانى من ضعف الوعى السياسى، وضعف المشاركة السياسية، والتباين بين برامجها وهموم الجماهير، وغياب الممارسة الديموقراطية داخلها وهوالأمر الذى تسبب فى ظاهرة الانقسامات الميوزية داخل الأحزاب، حيث كل شظية تنشئ حزبا ذا مرجعية إثنية أوقبلية أوجهوية؛ وهوالأمر الذى أسهم فى هشاشة البنية التنظيمية لهذه الأحزاب، وجعلها مجرد صالونات ومنابر لأشخاص يسعون إلى تحقيق أهداف انتخابية، وهوما أذكى جذوة الصراعات العرقية والجهوية والقبلية، ويمثل تراجعا عن مشروع الحزب الوطنى الساعى إلى إقامة مرجعيات بديلة(٤٢)؛ الأمر الذى يستدعى العمل على تحقيق بعض المتطلبات التى نعرض لها فى المبحث التالى.

المبحث السادس: بعض المقترحات لتفعيل الأحزاب السياسية

يمكن تلخيص أهم المقترحات فى النقاط الآتية:

أولا : تفعيل مكاتب الأحزاب السياسية واتحاداتها وفروعها فى المناطق والأرياف كافة، حيث يسود ضعف الوعى السياسى، وتسود المرجعيات والولاءات التقليدية.

ثانيا: قيام الأحزاب على تعاونيات تخدم المجتمع، وهومما يوجد لديها الإحساس بأهليتها بديلا عن الولاءات الضيقة.

ثالثا: تجذير الممارسات الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية، وتوسيع نطاق عضويتها، وشموله أكبر قدر من الجماهير المقتنعة ببرامج الحزب؛ بدون تمييز أوأية مواقف إقصائية نحوالأحزاب الأخرى، وهومما يعد ضماناً لممارسة الديموقراطية لدى وصولها إلى السلطة.

رابعا : إقامة دورات للتوعية السياسية، وتنظيم المهرجانات والندوات والمؤتمرات التى من شأنها التوعية بالحقوق والواجبات، حيث يتم تجسيد الوعى بقضايا الأمـــة وبذر روح النصرة للقضايا العادلة.

خامسا: توسـيع القواعد الشعبية للحزب، وإيجاد قواعد شعبية مثقفة، والتخلى عن فكرة الجماعات المغلقة؛ وهومما يزيد من قدرت الأحزاب على إدماج الجماهير فى الحياة السياسية.

سادسا: إقامة منظمات مجتمع مدنى تهتم بالشئون العامة فى مـــختلف الميادين الاجتماعية والإقتصادية والثقافية .

سابعا: وضع برامج موحدة للكوادر والمناضلين، وإشاعة روح الشورى والديموقراطية التى تظل الأحزاب بدونها عرضة للانشقاقات والخلافات الداخلية.

ثامنا: تماهى برامج الأحزاب مع هـمـوم الجماهير ومطالبها؛ وهو مما يدفعهم للانخراط فى نشاطاتها ومناصرة قضاياها.

تاسعا : أن يكون أعضاء الحزب مصدر السلطة فيه، حيث تنتفى أية وصـاية لفرد أوثلة من الأشخاص على توجهات الأحزاب وقراراتها.

عاشرا :سيطرة نظم الحزب ولوائحه، فى ظل المساواة بين الجميع، فى ضوء أحكام الشرع وقانون الأحزاب ونصوص الدستور، وعدم الجمع بين السلطات الـتـنـفيذية والتشريعية فى الحزب، حيث تـظل السلطة التشريعية من اخـتصاص المؤتمر الوطنى للحزب، ويتم تداول السلطة وفـق آليات انتخابية دوريـة حـرة نـزيهة من القاعدة إلى القمة(٤٣).

حادى عشر : ضمان حرية التعبير داخل الأحزب، وإيجاد كتلة مؤثرة فى إطار التعدد داخل الوحدة؛ وهومما يقضى على أسباب التفتت والانشقاق.

ثانى عشر: قبول الحزب غيره من الأحزاب، وواجب الـدفـاع عـن حق الأحزاب الأخرى فى الوجود والتعبير والدعاية.

نؤكد هنا على ضرورة استلهام الـتطـورات الـكبيرة القائمة فى "الحزب الوطني" فى مصر، بوصفه من أعرق الأحزاب فى المنطقه العربية، وبحكم تـجربته فى الحكم التى تزيد على عشرين سنة، وحيث يلاحظ اتساع قاعدة الحزب الانتخابية فى بلد يزيد عدد سكانه على ٧٠ مليون نسمة؛ وهو مما يشكل نجاحاً كبيراً للحزب، إضافة إلى روح التجديد القائمة فى فكر

الحزب وأطره؛ مما أعطاه شعبية مؤكدة مكنته من إشراك أغلب الأطياف المكونه له فى صياغة الخيارات الاستراتيجية ووضعها أمام صانع القرار، وحيث أسهم "جمال مبارك" بدور مميز فى تطوير الحزب وجلب الأنصار واكتساح الساحة السياسية، على الرغم من وجود أصوات معارضة بدأت تخبونظرا للمنطق العقلانى المتميز الذى يدفع الجميع إلى الالتفاف حوله ومناصرته، لاسيما مع الانفتاح على كل القوى السياسية وفتح باب الحوار بين كل أطياف العمل السياسى الحزبى فى مصر، وهوما يشكل الضمان الحقيقى لاستقلال القرار الوطنى لمصر القائد وقوته وعزته واستقراره(٤٤).

الخاتمة:

يمكن تلمس ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل الحياة السياسية والحزبية فى موريتانيا؛ السيناريو الأول: يقوم على "نموذج استمرار الوضع القائم"، ويعزز هذا السيناريو استمرار السياسات والقيم السائدة، والتى تتلخص فى سيادة المرجعيات التقليدية واستمرار واقع المشاركة السياسية، مع عدم حدوث تغيرات جذرية فى التحالفات القائمة داخل الأغلبية الرئاسية، حيث التحالف بين الحزب الحاكم وبعض أحزاب الظل، والذى يوازيه استمرار انقسام أحزاب المعارضة، وحيث كل شظية تؤسس حزباً، وذلك فى ظل سيادة التوازنات الاجتماعية السائدة فى الحقل السياسى.

السيناريو الثانى : يقوم على "نموذج التحول الراديكالي" حيث سيدفع استمرار التعنت فى المواقف الراديكالية الإقصائية من كلا الطرفين إلى تقوية المواقف الراديكالية، وتفعيل دورها فى الحقل السياسي؛ وهو الأمر الذى قد يدفع البلاد إلى أزمة صراع بين أطراف اللعبة السياسية، ويؤسس لتوترات

تدفع إلى عصيان مدنى يفرض على القوى الحية التدخل للسيطرة على الوضع، وترجيح إحدى الكفتين.

السيناريو الثالث: يقوم على "نموذج التكيف الهيكلي"، ويمكن ترجيحه فى ظل سيادة المنطق القائم والمستويات العامة للوعى السياسى لدى قطاعات واسعة من المجتمع، وحيث العضوية الحزبية ضعيفة جدا. وينتظر أن تستلهم الأحزاب من تجربة الحزب الوطنى فى مصر، وتضع خطه متكاملة لزيادة انتشارها، وتعبئة أكبر قاعدة ممكنة من المناضلين، وإيجاد شراكة بين مختلف الأطياف السياسية فى ظل استمرار أزمة المعارضة، ووجودها على هامش الفعل السياسى، وهوما يظهر بجلاء فى مستوى أدائها السياسي فى مجمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية؛ إذ لا يتجاوز عدد نواب المعارضة فى البرلمان(١١ نائباً) من أصل (٧٩ نائباً)، فى حين لا يوجد سوى عضو واحد فى مجلس الشيوخ من غير الحزب الجمهورى الحاكم، وهو ما يكشف عن طبيعة التوازنات فى المجالس البلدية، وفى ظل إمكانية تحقيق تنسيق بين جميع الأحزاب السياسية فى الساحة، وإحداث تطورات ملموسة فى النظام السياسى لاستقطاب بعض التيارات الوسطية، وهو ما تتعزز المؤشرات على إمكانية تحقيقه إثر المؤتمر الأخير للإصلاح، والذى دعا إليه التجمع من أجل الديموقراطية والوحدة، وحضرته كل الأطياف السياسية، وهو الأمر الذى يمكن من تضييق مساحة الصراع لصالح مساحة الوفاق بين كل الفرق السياسية، فى ظل تراجع سقف توقعات المعارضة، وهوما قد يدفع إلى تحقيق تفاهم على أساس تنظيم التنافس، وتحقيق بعض التنازلات المتبادلة داخل الحقل السياسى، وحيث يظل التوقيع على ميثاق شرف بين كل الأحزاب السياسية

للرقى بالممارسة الحزبية أحد شروط التحول نحوالمجتمع المدنى القائم على قيم الديموقراطية.

وفى الختام نؤكد على أن أغلب الملاحظات الواردة فى قراءتنا للتحول الـديـمـقراطي فى موريتانيا من خلال الأداء الحزبى، تنطبق على أغلب دول العالم الـثالث، حيث سيادة المرجعيات التقليدية مع تفاوت فى النوع والدرجة، وأخيرا نرى مع سعادة السفير "أحمد حجاج" أنه على الرغم من القصور ومظاهر الضعف فى التجربة الحزبية فإنها تبشر بمستقبل لا بأس به، على ضوء قصر التجربة الديموقراطية فى المنطقة، وانفتاح شعوبها على التجارب الديموقراطية فى مختلف أنحاء العالم.(٤٥)

الهوامش

١- حول ظاهرة التحالفات السياسية والاستراتيجية بصفة عامة يمكن الرجوع إلى بحث الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد: "مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربي"، ندوة المستقبل العربى، العدد:٢٧٦، فبراير ٢٠٠٢، ص ١٢٦.

٢-حول المتغيرات الدولية وأثرها فى العمل السياسى انظر الأستاذ الدكتور جابر سعيد عوض: "بيئة النظام الدولي"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩، ص ١٢٥.

٣- للمزيد انظر الأستاذ الدكتور حمدى عبد الرحمن حسن: "قضايا فى النظم السياسية الأفريقية"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الأفريقى، ١٩٩٨، ص ١١٢ وما بعدها.

٤- للمزيد انظر:

JEAN LOUIS BALANS (Le système politique), KARTALA , 1993 , p.220.

٥- انظر أنور أحمد رسلان: "الديمقراطية بين الفكر الفردى والفكر الاشتراكي"، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ١٢٨.

٦- انظر الأستاذة الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد : "التحول الديمقراطى فى الوطن العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٣، ص ٤٩، وما بعدها.

٧- انظر راوية توفيق : "المشروطية السياسية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا"، برنامج الدراسات العربية الأفريقية، مارس ٢٠٠٢.

٨- يلاحظ كون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بصفة عامة لا تخرج عن ثنائية الهيمنة والتبعية. للمزيد انظر عبد المنعم سعيد: "العلاقات الأمريكية العربية، الماضى الحاضر المستقبل"، المستقبل العربى، السنة الحادية عشرة، العدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٧٢.

٩- انظر عبد الهادى أبو طالب: "النظم السياسية فى العالم الثالث"، دار المعارف الجديدة الرباط،١٩٩٢، ص ٣٩٥ وما بعدها.

١٠- انظر أحمد محفوظ بيه : " الممارسة السياسية للأحزاب الموريتانية فى عقد التسعينيات"، بحث دبلوم الدراسات العليا بمعهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣.

١١- انظر شيخنا ولد محمدى ولد الفقيه: "النظام السياسى الموريتانى فى ظل دستور: ٢٠ يوليو١٩٩١"، دبلوم الدراسات العليا، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ٣٩.

١٢- للمزيد انظر محمد المختار ولد السعد : "حرب شربية أوأزمة القرن التاسع عشر فى الجنوب الغربى الموريتانى"، المعهد التربوى الوطنى، ١٩٨٦، ص ٥١ وما بعدها.

١٣- يرى البروفسور عبد الودود ولد الشيخ أنه لا توجد بالأساس سوى فئتين هما فئة الزوايا وفئة بنى حسان، وأن لكل منهما تابعين: للمزيد انظر:

ABDEL WADOUD OULD CHEIKH (NOMADISME : ISLAM ET POUVOIR POLITIQUE DaNS LA SOCIETE

MAURE PRES - COLONIAL) THESE D'ETAT EN SOCIOLOGIE . PARIS 1985 . p:447.

١٤- للمزيد انظر حسنين توفيق : "آفاق الديمقراطية والتركيبة الثقافية العربية"، الفكر العربي، السنة السابعة عشرة، العدد :٨٥،١٩٩٦، ص ٤١ .

١٥- للمزيد عن الأطر المجددة للنشاط الحزبى فى موريتانيا انظر سيد إبراهيم محمد محمود: "الملتقى الثانى حول الدستور"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الخاص، ١٩٩٥ .

١٦- تتضمن المادة ١١ فى أغلب الدساتير العربية حق تكوين النقابات المهنية والعمالية، وقد نص العهد الدولى فى المادة ٢٥ على الحق فى إدارة الشئون العامة إما مباشرة أو بوساطة من يتم اختيارهم بحرية، على أن بعض الدساتير تضيف قيودا تقيد هذا الحق؛ مثال ذلك: تنص المادة ١٦ من الدستور الأردنى على "حق الأردنيين فى تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية، ولا تخالف فى نظمها أحكام الدستور"، كما نص دستور البحرين فى المادة ٢٦ على حرية تكوين الجمعيات، على أن تكون قائمة على أسس وطنية وأهداف مشروعة. على أن مثل هذه التعابير يظل تفسيرها مطاطاً، وهومما قد يؤدى إلى مصادرة الحريات والالتفاف عليها. للمزيد انظر عبد الغنى المانى: "صناعة القرار فى الوطن العربي"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة : ١٩٩٢، ص ١١٠.

١٧- يرى بعض الباحثين أن الفقرة الأخيرة من الأمر القانونى تعد خرقا لديباجة الدستور التى نصت على أن "الإسلام دين الشعب والدولة"، والمادة العاشرة من الدستور التى نصت على "وجوب ضمان كافة الحريات العمومية والفردية"، والمادة الحادية عشرة التى نصت على أن "الأحزاب تتكون وتمارس نشاطها بحرية". ويعد الدين فى مجتمع موحد الديانة ومتعدد الإثنيات والأعراق هوالضامن الرئيسى لوحدة الأمة، وهو مما يجعل الأحزاب ذات التوجه الإسلامى تسهم فى تحقيق التلاحم بين مكونات المجتمع.

١٨- للمزيد انظر: إدريس حرمة بيانة: "النظام القانونى للأحزاب السياسية الموريتانية"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نواكشوط، العدد الثامن ١٩٩٣، ص ١٦.

١٩- للمزيد حول الحركة والمسيرة الحزبية الموريتانية قبل إعلان التعددية الحالية انظر سعادة السفير الدكتور محمد المحجوب بيه: "أتذكر ذكريات وخواطر"، نواكشوط، شركة الطباعة، ٢٠٠٤، ص ٣٨٢ .

٢٠- انظر هناء سيد محمود: "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، آفاق أفريقية، العدد التاسع، ربيع ٢٠٠٢، ص ص١٣١-١٤٢.

٢١- للمزيد انظر البيان السياسى للحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٩١.

٢٢- شهد هذا الحزب انشقاقات كان أهمها انشقاق جماعة وزير التنمية الريفية السابق: الشبيه ولد الشيخ ماء العينين الذى كون حزباً معارضاً سمى "الجبهة الشعبية".

٢٣- شهد هذا الحزب كذلك انشقاقات كان أهمها انشقاق مجموعة كبيرة من وجهاء الحزب احتجاجا على ما سموه خروجا على مبادئ الحزب، وذلك إثر حوار تم فتحه فى أروقة الحزب للدخول فى الأغلبية الرئاسية؛ إذ قدم المجلس الوطنى للحزب بعض الشروط المتمثلة فى الشفافية والاعتذار عن أحداث ١٩٨٧ والانفتاح على أحزاب المعارضة، وقد اختلفوا حول تقييم مدى استجابة السلطات له لينقسم الحزب إلى جناحين: أحدهما راديكالى يرفض دخول الأغلبية الرئاسية ويصر على البقاء فى المعارضة برأسه "محمدا ولد باباه"، والآخر دخل تحت مظلة الأغلبية الرئاسية.

٢٤ - للمزيد انظر الموقع الإلكترونى الآتي:

http: www.saharamedia.net

٢٥- للمزيد حول صنع القرار، انظر: الأستاذ الدكتور:أحمد يوسف أحمد: مقدمة فى العلاقات الدولية، دار الكتب ١٩٨٩م، ص١٠٥ وما بعدها.

٢٦- حول ضعف الوعى السياسى لدى الجماهير وتأثيره فى الحياة السياسية، انظر: الأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أحمد : "المتغيرات العربية"، المستقبل العربى، العدد ٣٠١، مارس ٢٠٠٤م، ص ص ٦٢-٦٣.

٢٧- شارك فى هذه الانتخابات ٢٢٣ مرشحا لشغل ٧٩ مقعدا برلمانيا، وقد حصل الحزب الجمهورى على نحو٦٧ مقعدا، وحصل المستقلون على ١٠ مقاعد، ولم يحصل حزبا الأغلبية الرئاسية: وهما حزبا "التجمع

من أجل الديمقراطية والوحدة" و"الاتحاد من أجل الديمقراطـــية والتقدم" إلا على مقعد واحد. ويلاحظ أن النسبة التى حصل عليها المستقلون تفوق ما حصلت عليها أحزاب الظل، وهوما يؤكد سيادة المرجعيات التقليدية والولاءات الضيقة مقابل الانتماءات الحزبية. أما فى مجلس الشيوخ الذى ينتخب أعضاؤه ٥٦ من المستشارين البلديين، فقد حصل الحزب الجمهورى الحاكم على نحو ٣٥ مقعدا، فى حين حصل المستقلون على نحو ٢١ مقعدا، ولم تحصل الأحزاب الأخرى على أى من المقاعد.

٢٨- يرأس هذا الحزب المناضل الشبيه الشيخ ماء العينين، وهو وزير سابق للتنمية الريفية عن حزب التجمع من أجل الديمقراطية (من أحزاب الأغلبية الرئاسية)، وقد انشق عن الحزب ليشكل حزب الجبهة الشعبية.

٢٩- يرجع البعض هذا التحسن فى نصيب الأحـــزاب فى الانتخابات إلى تعديل قانون الترشيح الذى أصبح يفرض على أى مرشح للانتخابات أن يـــكـــون منتميا إلى حزب سياسى.

٣٠- يلاحظ أن تشتت أصوات المعارضة وعدم تمكنها مـــن تقديم مرشح مشترك، مثّلا عاملا إضافيا لضعف النسب التى حصلت عليها فى الانتخابات الرئاسية الماضية.

٣١- حصل مرشح الحزب الجمهورى الحاكم وأحزاب الأغلبية الرئاسية على نـــحـــو٦٣% من الأصوات فى انتخابات عام ١٩٩٢م، ونحو٩٠% فى انتخابات عام ١٩٩٧م التى قاطعتها أحزاب المعارضة، فى حين يحصل على ٦٦% فى الانتخابات الأخيرة.

٣٢- يغلب على هذا الجناح تيار الحركة الوطنية الديمقراطية، ولديه حاليا أربعة نواب فى البرلمان.

٣٣- أنشئ هذا الحزب فى عام ٢٠٠٠م، ويضم مسعود ولد بولخير المرشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة، وأحمد ولد خطارى، وجماعة منشقين من حركة تحرير الزنوج فى موريتانيا.

٣٤- انضمت جماعة مسعود إلى الحزب فى ٢٠٠٣م، ولديه حاليا ثلاثة نواب فى البرلمان، وأربعة من عمد بلديات.

٣٥- يتمتع حزب التكتل حاليا بثلاثة نواب داخل البرلمان وعمدة فى العاصمة المركزية. وقد انشق عن هذا الحزب جماعة الإسلاميين احتجاجا على التعامل الفاتر لرئيس الحزب مع محنة قادة التيار فى السجون قبل المحاولة الإنقلابية فى أغسطس ٢٠٠٣م، على خلفية رفض التطبيع مع إسرائيل، وهو ما دفعهم إلى التحالف مع الرئيس السابق محمد ولد اخونه ولد هيداله، كما انشق عن الحزب جماعة الناصريين بزعامة محمد لمين ولد الناتى الأمين العام السابق لاتحاد القوى الديموقراطية والذى انسحب من الحزب الجمهورى واستقال من السلطة غداة التطبيع مع إسرائيل فى ١٩٩٧م.

٣٦- للمزيد حول شخصانية الأحزاب السياسية، انظر:الأستاذة الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الإستقرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٦٨.

٣٧-انظر : سعادة السفير أحمد حجاج"الديموقراطية والتعددية السياسية فى أفريقيا"، آفاق أفريقية، العدد التاسع، ربيع ٢٠٠٢م، ص ٧٢.

٣٨- انظر: الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين "إفريقيا فى الفكر السياسى المصرى : رؤية أولية"، آفاق إفريقية، العدد: التاسع، ربيع ٢٠٠٢م، ص ص ٤٥-٥٤.

٣٩- انظر:سعادة السفير أحمد حجاج: "الديموقراطية والتعددية السياسية فى أفريقيا"، ص ٧٢.

٤٠ - للمزيد: انظر: سويلم العزى : الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، دار النهضة،١٩٩٣م، ص ١٦.

٤١-الأحزاب الانتخابية تركز دعوتها لتولى السلطة على شخصيات تستقطبها، وبرامج تعدها بعناية. ويلاحظ حاليا ظاهرة تحول الأحزاب من أحزاب النخبة إلى أحزاب الجماهير ثم إلى أحزاب الفرصة، وأخيرا إلى أحزاب انتخابية، وهومما أدى إلى تناقص عضويتها وتراجع دورها فى الحياة السياسية. للمزيد انظر :خليفة الكوري"مفهوم الحزب الديموقراطي"، المستقبل العربى، العدد ٢٩٦، أكتوبر ٢٠٠٣ م، ص ص٤٤-٥٢.

٤٢- للإنصاف لابد من الإشارة إلى وجود تفاوتات فى الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب الموريتانية، مع التأكيد على ضرورة توافر الحد الأدنى من المبادئ والمؤسسات والآليات التى لابد من تحقيقها للحديث عن وجود أحزاب سياسية تتصف بالديموقراطية، ويبقى الاختلاف واردا بين الأحزاب السياسية من حيث الممارسة الديموقراطية فى الحزب حسب درجات النضج وفرص الارتقاء.

٤٣- للمزيد انظر:عبد الإله بلقزيز: "المجال السياسى الحديث فى المغرب"، المستقبل العربى، العدد، ٢٨٤، أكتوبر ٢٠٠٢ م، ص ١٠٨ .

٤٤- حول التجربة الحزبية فى مصر يمكن الرجوع إلى: ثناء عبد الله "الحياة الحزبية فى مصـــر"، المستقبل العربى، العدد ٢٧٤، ديسمبر ٢٠٠٢ م، ص ٧٢.

٤٥-انظر: سعادة السفير أحمد حجاج" الديموقراطية والتعددية الحزبية فى إفريقيا"، مرجع سابق، ص ٧٢.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الجامعة للدراسات العربية

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية